

البعد البيئي في مشاريع التنمية المحلية

(دراسة ميدانية بولاية بسكرة)

environment dimension in local development project

د . سالم نصيرة

جامعة زيان عاشور الجلفة

الملخص :

تتجلى أهمية هذه الدراسة المعنونة ب : واقع الفكر البيئي في مشاريع التنمية المحلية (دراسة ميدانية بولاية بسكرة) في محاولة تعميق الفهم والتحليل لمدى وجود البعد البيئي ضمن استراتيجية التنمية المحلية بولاية بسكرة، من خلال دراسة آراء عينة من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بالمنطقة، وكذا محاولة الوقوف عن الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي ضمن هذه الاستراتيجية وعليه فإن هذه الدراسة تندرج ضمن البحوث الوصفية الاميريفية، من خلال جمع أكبر قدر من البيانات الكمية والكيفية عن الظاهرة المدروسة ولتحقيق ذلك اعتماد مجموعة من الإجراءات المنهجية والمتمثلة في المنهج الوصفي التحليلي، مستعينين باستمارة الاستبيان التي طبقت على عينة (قصدية) من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة

The summery :

This article it calls the" environment dimension in local development project in biskra willaya" , we try make a Deeping analyse about environment dimension in development strategy in biskra .

This study it depend on the sample of people who work in sustainable development , to try know the result about avoid the environment dimension in strategy development, as a result this study is one of descriptive experimental researches , and it needed a method for study them like questionnaire with sample deliberate, it consist of local actors of sustainable development in biskra

أولاً: الإطار العام للدراسة

شكل الاهتمام بالبيئة صعوداً سريعاً على الساحة العالمية وربما يرجع هذا لكونها أصبحت تهدد بقاء الإنسان ورفاهيته، إلا أن هذا الإدراك الواسع لأهمية البيئة لا يعني أن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة حديثة العهد فهي علاقة أزلية وأبدية معروفة على مر التاريخ.

فقد كانت هذه العلاقة في البداية تتسم بسيطرة البيئة على الإنسان، إلا أنه سرعان ما أصبح هو الطرف القوي في هذه العلاقة وأخضع البيئة له، ووصل الأمر إلى درجة استنزافها، ومن هنا زاد الاهتمام بدراسة هذه القضية بين العلماء والمتخصصين.

فقد ارتبط هذا الاهتمام في البداية بالعلوم الطبيعية كالفيزيولوجيا والبيولوجيا والكيمياء، إلا أن هذا ينبغي أن لا يجعلنا نغفل عن حقيقة هامة، وهي أن الإنسان في النظام البيئي يشكل عنصراً أكثر تأثيراً، فهو الذي يقوم بالاستفادة من مواردها، وفي بعض الأحيان يضغط عليها ويستنزفها بل وصل الأمر إلى تلويثها.

ومن هذا المنطلق برزت ضرورة الاهتمام بهذه القضية في علم الاجتماع حيث اهتم الفكر السوسيولوجي بهذه القضية، وبرز ذلك في أعمال الرواد الأوائل أمثال "سبنسر"، "دوركايم" و"ماكس فيبر" و"بارك" وغيرهم من الباحثين، فكانت معظم أعمال هؤلاء الرواد تتمحور حول توضيح طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وكيف أنها علاقة تبادلية وأزلية لا تنتهي إلا بانتهاء الحياة على كوكب الأرض.

ولقد جاء هذا التحول الذي طرأ على اهتمامات علماء الاجتماع بقضية البيئة، نتيجة التدهور البيئي الذي هو مرتبط ارتباطاً عضوياً بمرور الحضارة الصناعية والثقافية الحديثة، هذه الأخيرة التي فتحت أفاقاً وفرصاً واسعة أمام الإنسانية، هي التي تسببت الآن في تدهور البيئة على الصعيد العالمي والاقليمي والمحلي، وتحمل مسؤولية تفاقم التلوث وتحوله إلى معضلة تؤرق البشرية في كل أنحاء المعمورة

وتماشياً مع تلك التغيرات البيئية وما أفرزته من تكاليف اجتماعية حدث تحول في اهتمام علماء الاجتماع من مجرد الاهتمام بدراسة علاقة الإنسان بالبيئة، إلى دراسة التكاليف الاجتماعية المترتبة على تبني سياسة تنموية معينة دون أخرى.

لذلك تم تبني مقاربة جديدة لمعالجة إشكالية البيئة بشكل مندمج مع التنمية، وهذا ما أصبح يعرف بالتنمية المستدامة؛ والذي أدرج في برنامج العمل المعروف بـ "خطة ٢١" حيث الهدف الأساسي للتنمية

المستدامة هو تلبية الاحتياجات الاقتصادية للجيل الحالي، دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وحماية البيئة في إطار هذا المسعى

والجزائر كغيرها من البلدان تحاول في سعيها الدؤوب أن تفعل وتحقق هذه التنمية المستدامة، التي تمس كامل المناحي الحياتية، بشقيها الاقتصادي وقسمها الاجتماعي ومناحيها البيئية وكل مجالات العيش، في مسيرة طويلة قصد القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة بكل معانيها من تشغيل ودخل وصحة وتعليم ومساواة وغيرها ... آخذة في الحسبان مشاكل البيئة التي ما فتئت تهدد التراث الطبيعي من أجل تحقيق هدف الاستغلال الأمثل والرشد لكل الموارد والتمتات الطبيعية في بلد حباه الله بكل الخيرات وزينه بكل الثروات.

ومن ثم بدأت الجزائر بالاهتمام بضرورة تقييم البعد البيئي لمشاريع التنمية المحلية، أي وضع التأثيرات البيئية في الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار بشأن القيام بهذه الأنشطة.

وينبغي أن نؤكد على أن تقييم أي مشروع تنموي بما في ذلك المشاريع الصناعية، لا ينبغي أن يتم في ضوء اعتبارات اقتصادية فحسب، إذ أن تغطية الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروعات التنمية المحلية على قدر من الأهمية؛ وليس هناك أدنى شك في أن عدم أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان كانت السبب في معظم المشكلات البيئية الناتجة عن السياسات التنموية التي تبنتها الجهات المعنية بالتخطيط للتنمية المحلية بولاية بسكرة.

وعلى ضوء ذلك تعد الدراسة من قبل الدراسات التشخيصية التي ترمي إلى محاولة الوقوف عن مدى مراعاة البعد البيئي أثناء القيام بمشاريع التنمية المحلية بولاية بسكرة.

وبهذا تكون وقفنا البحثية تتمحور بشكل جوهري في التساؤل التالي:

- ما مدى وجود البعد البيئي في استراتيجية التنمية المحلية بولاية "بسكرة"؟

وفي هذا الإطار تم إجراء دراسة ميدانية، لكي يتسنى لنا تشخيص البعد البيئي ضمن المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية "بسكرة" وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي مستعينين باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات وقد وزعت الاستمارة على عينة قصدية تكونت من ٣٣ مفردة وزعت على الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة

ثانيا :عرض بيانات الدراسة

جدول رقم " ٠١ ": يبين المشاريع التنموية الأكثر انتشارا بولاية بسكرة

الترتيب	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
مشاريع صناعية	٠٤	١٢.١٢	٠٦	١٨.١٨	٠٨	٢٤.٢٤	١٥	٤٥.٤٥	٠٠	٠٠	٣٣	١٠٠
مشاريع فلاحية	٠٣	٠٩.٠٩	٠٢	٠٦.٠٦	١٣	٣٩.٣٩	١٤	٤٢.٤٢	٠١	٣.٠٣	٣٣	١٠٠
مشاريع سكنية	١٨	٥٤.٥٤	٠٨	٢٤.٢٤	٠٤	١٢.١٢	٠٣	٠٩.٠٩	٠٠	٠٠	٣٣	١٠٠
مشاريع تجارية	٠٧	٢١.٢١	١٥	٤٥.٤٥	٠٨	٢٤.٢٤	٠١	٠٣.٠٣	٠٢	٠٦.٠٦	٣٣	١٠٠
مشاريع تخزينية	٠١	٠٣.٠٣	٠٢	٠٦.٠٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠	٩٠.٩٠	٣٣	١٠٠
المجموع	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩		

إن الهدف من إدراجنا لهذا السؤال هو الوصول إلى معرفة آراء عينة الدراسة حول المشاريع التنموية الأكثر انتشارا على مستوى تراب ولاية "بسكرة".

وكما يتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه (رقم ٠١) فإن المشاريع السكنية تحتل المرتبة الأولى من بين المشاريع التنموية بالولاية بنسبة ٥٤.٥٤%، وذلك لأن حاجة الإنسان إلى مسكن تعد من أهم الحاجات الأساسية التي تلي حاجته إلى الطعام.

فغالبا ما ينظر إلى المسكن باعتباره الإطار الطبيعي لنمو الفرد واستقراره فهو المكان الحقيقي الذي يلجأ إليه الإنسان ليحتمي به وليشع فيه معظم حاجاته المادية والعائلية والثقافية والروحية والنفسية... وغيرها من الحاجات الأساسية لبناء حياته.

والواقع أنه اتسعت دائرة معاني السكن ليتحول من مجرد ملجأ يحتمي فيه الإنسان من الوحوش الضارية، ومن الظروف البيئية ليشمل كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمعنى آخر تطور مفهوم المسكن مع تطور الإنسانية ليعكس المعايير الاجتماعية للشعوب وتقاليدها وأساليب حياتها.

بالإضافة أن يكون متسقا مع بيئة المنطقة، بمعنى آخر يجب أن يتماشى مع مناخ المنطقة، وقد بذلك الدولة الجزائرية جهودا كبيرا في مجال السكن سواء تعلق الأمر بمواد البناء أو بتدعيم المواطنين

ماليا من أجل ترميم مساكنهم إلى جانب استفادتهم من قروض بنكية يكون تسديدها بالتقسيط لسنوات عديدة، وذلك بعملها المستمر في تشييد السكنات بأنواعها الاجتماعية والريفية، بالإضافة إلى مساهمة الحكومة بتقديم تسهيلات لرجال الأعمال المهتمين بشؤون العقار من أجل بناء سكنات بصيغتها المختلفة (السكن الاجتماعي التساهمي، والترقوي، السكن الريفي... وغيرها من الصبغ السكنية وذلك من أجل التخفيف من حدة أزمة السكن بالمنطقة

وتأتي في المرتبة الثانية المشاريع التجارية، حيث نجدها تحتل واجهات الشوارع الكبرى، وسط مدينة "بسكرة" وفي وسط الدوائر الكبرى "كأولاد جلال" وطولقة، سيدي خالد، سيدي عقبة وغيرهم... أين تتمركز أكبر كثافة سكانية، وكذلك تتوفر القدرة الاستهلاكية والقوة الشرائية ووسائل النقل وكذلك التمرکز الضخم للسيد العاملة والكفاءات الفنية.

ونجد في المرتبة الثالثة المشاريع الفلاحية، وكما هو معروف فإن "بسكرة" تعد ولاية فلاحية بامتياز، إلا أن التعمير العشوائي غير المنظم والفوضوي الذي أنجز على حساب أحسن الأراضي الفلاحية بهذه الولاية، كما تشير الإحصائيات أنه من الاستقلال ١٩٦٢ إلى غاية ٢٠٠٢ أهلك حوالى ١٦٠ ألف هكتار من الأراضي الفلاحية بالجزائر ككل^(١)

وبسكرة واحدة من الولايات التي مستها هذه الظاهرة بسبب التعمير غير المنظم والفوضوي الذي أنجز على حساب أفضل الأراضي الفلاحية، كما أنه قري بأكملها هجرت رغم الاستثمار والدعم الكبير الذي وجهته الدولة للجنوب الجزائري.

وما زاد الطين بلة هو إهمال الفلاحين للأراضي الفلاحية مما جعلها في حكم المهجورة كليا وتركها عرضة للخواص والعامة الذين تسببوا في تلويثها بشتى الطرق والوسائل كرمي جميع أنواع الفضلات المنزلية أو المتعلقة بالبناء، أو النفايات الصناعية وغيرها...

وتأتي في المرتبة الرابعة المشاريع الصناعية وهي تتمثل أساسا في الصناعات الغذائية والاستهلاكية وتحول المنتجات الفلاحية إلى سلع، وكذلك صناعة مواد البناء كصناعة الأجور والإسمنت والمحاجر... وغيرها.

في الأخير نجد المشاريع التخزينية، حيث تتواجد أغلبها وسط النسيج العمراني، إذ يحول الكثير من المواطنين أجزاء من مساكنهم أو مساكنهم كلها إلى مخازن.

جدول رقم ٠٢ : يبين أهمية المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية بسكرة

الترتيب الاقتراح		المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
	توفير فرص العمل	١٥	٤٥.٤٥	٠٦	١٨.١٨	٠٦	١٨.١٨	٠٤	١٢.١٢	٠٢	٠٦.٠٦	٣٣	١٠٠
	تحسين الحالة الاقتصادية	٠٧	٢١.٢١	٠٧	٢١.٢١	٠٥	١٥.١٥	١٣	٣٩.٣٩	٠١	٠٣.٠٣	٣٣	١٠٠
	زيادة الاهتمام بالنظافة	٠٠	٠٠	٠٥	١٥.١٥	٠٤	١٢.١٢	٠٠	٠٠.٠٠	٢٤	٧٢.٧٢	٣٣	١٠٠
	ارتفاع مستوى المعيشة	٠٤	١٢.١٢	٠٣	٠٩.٠٩	١٤	٤٢.٤٢	١١	٣٣.٣٣	٠١	٠٣.٠٣	٣٣	١٠٠
	تقديم بعض الخدمات الضرورية	٠٧	٢١.٢١	١٢	٣٦.٣٦	٠٤	١٢.١٢	٠٥	١٥.١٥	٠٥	١٥.١٥	٣٣	١٠٠
	المجموع	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩		

إن توجيه توطین المشاريع التنموية سواء الخاصة منها أو العامة يتم لتحقيق عدة أهداف منها:

- **الأهداف الاقتصادية:** وذلك إذا كان القصد هو استثمار بعض الموارد والثروات التي تختص بها منطقة معينة، أو كان القصد هو إضافة بعض القدرات الاقتصادية للمنطقة المقصودة أو الاستفادة من بعض المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها تلك المنطقة.
- **الأهداف الاجتماعية** وذلك إذا كان توطین المشاريع التنموية يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية، مثل تحقيق التوازن والاستقرار السكاني والتقليل من درجة الفوارق الاجتماعية والجهوية في الاستفادة من جهود التنمية الوطنية، أو تحقيق بعض التغيرات الاجتماعية في مجالات معينة إلى غير ذلك من الغايات الاجتماعية الكثيرة.
- **الأهداف السياسية:** وقد يتم توطین المشاريع التنموية لتحقيق أهداف سياسية، وذلك إذا كان الأمر يتعلق ببعض المشاريع الصناعية ذات الطبيعة الإستراتيجية، من أجل توطینها في مواقع آمنة تتمتع بقدر معين من الحماية.

- **الأهداف البيئية:** كما يتم توطين المشاريع التنموية وفق عوامل بيئية بغرض الاستفادة من بعض مزايا المنطقة وإمكانياتها التي تفيد في التقليل من التلوث، خاصة يتعلق ببعض المشاريع الصناعية الملوثة للبيئة. (١٢)

وإذا قرانا هذا الكلام مع إجابات أفراد عينة الدراسة، نجد أنها ترى أن وجود هذه المشاريع التنموية السابقة الذكر (جداول رقم (١)) أدى بالدرجة الأولى إلى زيادة فرص العمل وذلك بتوفير اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وقد عبرت عن ذلك نسبة ٤٥.٤٥% من أفراد عينة الدراسة.

تليها في المرتبة الثانية عبارة-تقديم بعض الخدمات الضرورية- بنسبة ٣٦.٣٦% وتتمثل أساسا في تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين بولاية بسكرة، وخاصة الاستهلاكية والتجهيزية.

ثم نجد عبارة ارتفاع مستوى المعيشة، في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٢.٤٢% ومن ثم تحسين الحالة الاقتصادية في المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة ٣٩.٣٩% في حين تأتي عبارة الاهتمام بالمحيط، في المرتبة الأخيرة بنسبة ٧٢.٧٢% ويتضح من خلال هذه النتائج استحواذ العامل الاقتصادي على باقي الأهداف الأخرى للمشاريع التنموية، نظرا لن نتائجها آنية وتتعلق بصاحب المشروع في المقام الأول، هذا الأخير الذي يحكم على نجاح أو فشل مشروعه من خلال أهميته الاقتصادية وقد توافقت هذه النتيجة مع "دراسة إحسان محمد حفطي" حول استراتيجية التنمية في العالم الثالث، دراسة لبعض مشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في -مدينة الإسكندرية- من خلال نتائجها التي تقضي بالأهمية الاقتصادية للمشروعات التنموية في الحكم على نجاح أو فشل المشروع في تحقيق أهدافها التنموية التي حددها مخططو الإستراتيجية التنموية. (١٣)

جدول رقم ٠٣ : يبين الأسس التي تقوم عليها دراسة المشاريع التنموية بالمنطقة

الترتيب الاقتراح		المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الفوائد المادية المرجوة من المشروع		١٤	٤٢.٤٢	١١	٣٣.٣٣	٠١	٠٣.٠٣	٠٧	٢١.٢١	٣٣	١٠٠
مناسبة الموقع لإقامة المشروع		٠٩	٢٧.٢٧	١٤	٤٢.٤٢	١٠	٣٠.٣٠	٠٠	٠٠	٣٣	١٠٠
أنواع الملوثات التي قد تنشأ من المشروع		٠٢	٠٥.٠٥	٠٥	١٥.١٥	١٠	٣٠.٣٠	١٦	٤٨.٤٨	٣٣	١٠٠
صحة المواطن		٠٨	٢٤.٢٤	٠٣	٠٩.٠٩	١٢	٣٦.٣٦	١٠	٣٠.٣٠	٣٣	١٠٠
المجموع		٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩	٣٣	٩٩.٩٩		

تهدف دراسة المشروع قبل تنفيذه إلى اختيار أمثل لموقع المشروع كما تهدف إلى حماية المحيط بما يحتويه من مساحات طبيعية، ومناظر وحيوانات، وبصفة عامة المحافظة على التوازنات الحيوية، كما تسعى إلى حماية الصحة العامة للسكان والمحافظة على انسجامهم مع محيطاتهم الحضرية والريفية.^(٠٤)

إن ما أشرنا في هذه الفقرة لا يتماشى مع رأي أفراد حيث الدراسة إذ كان لهم رأي مخالف فيما يتعلق بالاعتبارات التي درست على أساسها المشاريع التنموية بولاية بسكرة قبل تنفيذها، حيث صنفنا هذه الاعتبارات كما يلي:

جاءت عبارة- الفوائد المادية المرجوة من المشروع في المرتبة الأولى بنسبة ٤٢.٤٢ %، يليها مناسبة لإقامة المشروع في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة نجد صحة المواطن بنسبة ٣٦.٣٦ % وفي المرتبة الأخيرة أنواع الملوثات التي قد ينشأ عن المشروع بنسبة ٤٨.٤٨ % إن هذه النتائج تجرنا إلزاما إلى التفريق بين عهدين متباينين، عهد قديم دام إلى حدود نهاية التسعينات، اتصف بغياب أي اعتبار للمعطيات البيئية في توطين المشاريع التنموية، وعهد جديد بدأ مع صدور قانون رقم ١٠/٠٣ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث بدأت خلاله البيئة تدخل تدريجيا، لكن بخطى ضئيلة في اختيار موقع المشاريع التنموية.

ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن العامل الأساسي الذي اعتمد في دراسة موقع هذه المشاريع التنموية (القديمة) هو العامل الاقتصادي لأن الهدف الأساسي لهذه المشاريع التنموية، كما سبق وأشرنا في الجدول رقم (٠٢) هو زيادة الإنتاج من أجل تحقيق الربح.

ثم نجد على مستوى الاختيار الثاني (مناسبة الموقع لإقامة المشروع)، وذلك من خلال توفر المادة الخام، سواء كانت مصدرا للطاقة أو مادة خام قابلة للتصنيع، مثل صناعة مشتقات الألبان المنتشرة على مستوى منطقة بسكرة، وكذلك صناعة تعليب الخضر والفواكه وخاصة التمور.

كذلك هناك بعض المواد الخام التي تبلغ تكاليف نقلها أنماط باهظة إذا شحنت إلى أماكن بعيدة نقلها مثل المواد الخام المستخدمة في صناعة الأجور بمصانع (الإخوة عموري) وبالتالي تقام الصناعة بالقرب من مكان استخراج مادتها الأولية، وكذلك الأمر بالنسبة لمصنع الاسمنت بولاد جلال والمحاجر المنتشرة على مستوى تراب الولاية والملاحظ أم كل هذه المحاجر أقيمت بالقرب من مكان استخراج مادتها الأولية، بغض النظر إلى البيئة المحيطة والأضرار التي تلحقها بها.

كذلك يدخل ضمن مناسبة الموقع لإقامة المشروع التنموي، عامل النقل، وكما أشرنا سلفا يؤثر النقل على توطين المشاريع التنموية، إذ لاحظنا أن أغلب المشاريع التنموية على مستوى ولاية بسكرة، أقيمت في أماكن توفر تكلفة نقل أقل، مثل المحاجر المنتشرة على مستوى بلدية لغروس، أو تلك المتواجدة على مستوى طريق شتمة، وكذلك مصنع الكوابل على مستوى طريق الحاجب، ناهيك عن مختلف الصناعات الاستهلاكية والمشاريع التخزينية المنتشرة على مستوى ولاية بسكرة والتي تكون مقامة لمواجهة الشوارع الكبرى، بغرض توفير كل التسهيلات وكل التجهيزات الأساسية التي يحتاجها المشروع بصفة عامة في نشاطه والأمثلة على ذلك كثيرة .

أما العامل البيئي فهو يأتي في المرتبة الأخيرة، وهذا ما يعني أن دراسة المشاريع التنموية (القديمة) كما سبق وأشرنا تمت أساسا على عوامل اقتصادية وإستراتيجية، بمعنى آخر لم يكن للاعتبارات البيئية في دراسة هذه المشاريع أي دخل.

كما أن المشاريع التي تأتي بعد صدور قانون ١٠/٠٣ الذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لا يزال البعد البيئي غير واضح المعالم فيها.

جدول رقم ٠٤ : يبين ملائمة موقع الوحدات الصناعية من عدمه وأسباب عدم الملاءمة

البدائل	ت	%
لا	قربها من المناطق السكنية	٠٢
	إقامتها على أراضي صالحة للزراعة	١٦
	ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات	٠١
المجموع	١٩	٥٧.٥٧
نعم	١٤	٤٢.٤٢
المجموع	٣٣	٩٩.٩٩

بما أن المقصود بالبيئة هو "ذلك الفضاء الواسع الذي تتحرك في نطاقه المنشأة الصناعية وتتفاعل مع عناصره المختلفة؛ الاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية والإدارية والسياسية وغيرها، فالمنشأة الصناعية في عملها ونشاطها الداخلي والخارجي تعمل بقدرات محددة، ووفق عقلانية معينة. ولذلك فإن إضافتها إلى بيئة معينة يعني إضافة تلك القدرات لتتفاعل مع القدرات والعقلانيات التي تتوفر عليها تلك البيئة، والسائدة فيها.

ومن هنا تبرز إحدى جوانب الإشكالية السوسيولوجية للتوطين الصناعي، والذي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وحتى سياسيا، لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات واضحة ومحددة مسبقا.

ومن هنا تبرز إحدى جوانب الإشكالية السوسيولوجية للتوطين الصناعي، والذي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات واضحة ومحددة مسبقا^(١٥) ولقد أولت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال أهمية كبيرة لتعدين وتصنيع هذه الخامات، قصد تنمية الثروة الصناعية الوطنية التي تحتوي اليوم على الكثير من الإنجازات الضخمة والأساسية.

ورغم تركز أغلب الصناعات الضخمة-سابقا- على الحزام الساحلي والمدن الكبرى، لكن بعد الاستقلال عملت الدولة على تدعيم

هذا القطاع الهام وتنويعه ونشره على مختلف ولايات الوطن وولاية "بسكرة" واحدة من هذه الولايات التي استفادت من العديد من أنواع الصناعات، خاصة الغذائية منها وصناعة مواد البناء والتي تحتوي على معامل الأجور والاسمنت... وغيرها من الوحدات الصناعية الموزعة على تراب الولاية.

وعند سؤالنا لأفراد عينة الدراسة حول ملائمة موقع الوحدات الصناعية، من عدمه صرحت نسبة ٥٧.٥٧% من أفراد عينة الدراسة سنة بعدم ملائمة موقع الوحدات الصناعية بولاية "بسكرة".

وأرجعت ذلك إلى عدة أسباب منها:

أولاً: إقامتها على أراضي صالحة للزراعة بنسبة ٨٤.٢١%.

ثانياً: قربها من المناطق السكنية بنسبة ١٠.٥٢%

ثالثاً: ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات بنسبة ٥.٢٦% إن القراءة المتأنية لهذه النتائج تستوجب علينا التفريق بين عهدين مختلفين عهد قديم دام إلى حدود أواخر التسعينات أي قبل صدور القانون رقم ١٠/٠٣ القاضي بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فالوحدات الصناعية المقامة قبل هذا العهد كان غرض الدولة الجزائرية منها إقامة صناعات تضمن تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل، وترسيخ أسس قوية، قصد تطوير قطاع صناعي قوي ومتنوع، وفرضت على القطاع العام نوعاً من الاستراتيجية فيما يخص التوطين الصناعي تتشابه إلى حد ما استراتيجية القطاع الخاص-حاليا- والتي تعتمد أساساً على الجدوى الاقتصادية وهذا ما أدى إلى تركز أغلب الوحدات الصناعية بضواحي مدينة "بسكرة" كمصانع الأجور المحاطة بالمدينة، وكذلك مصنع الاسمنت "بولاد جلال" وعشرات المحاجر المنتشرة على تراب الولاية لكي تضمن توفر طرق ووسائل النقل، وتجهيزات عمومية مختلفة.

كما أن الوحدات الصناعية التي أقيمت على مستوى تراب الولاية بعد صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم ١٠/٠٣ لا يزال البعد البيئي غير واضح المعالم فيهما وربما يعود ذلك إلى كون أغلب هذه الوحدات الصناعية تنتمي إلى القطاع الخاص، وكما هو معروف فإن الهدف الأساسي لهذا القطاع هو الربح بغض النظر عن الآثار التي يمكن أن يحدثها على البيئة.

كما أن نقص الكفاءات المختصة بدراسة (الأثر البيئي للمشاريع) بولاية بسكرة- حسب ما توصلنا إليه من خلال الملاحظة المباشرة- للجهات المعنية يمثل هذه الدراسات البيئية جعل هذه الدراسات التي تقام حول مشروع معين تمتاز بالعمومية، وتقتصر على وجهة نظر المتعامل الاقتصادي فقط.

حيث يكون المنطق الراجع هو وضع هذه الوحدات الصناعية بالقرب من المناطق السهلة للتهيئة (بضواحي مدينة بسكرة) والقريبة من مصادر الطاقة وبالقرب من خطوط الاتصال وكل الصلاحيات الخاصة بعمل المشاريع.

جدول رقم ٥٥: يبين الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء هذه الوحدات الصناعية

الترتيب الاقتراح		المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المرتبة السادسة		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أن تكون حملة الملوثات الصادرة عنها في الحدود المسموح به دوليا		١	٣٩.٣٩	٣	٠	٠٩.٠٩	٠	١٨.١٨	٠	٠٦.٠٦	٣	٠	١٨.١٨	٣٣	١٠٠
بعدها عن المناطق السكنية		١	٣٠.٣٠	٤	١	٤٢.٤٢	٥	١٥.١٥	٢	٠٦.٠٦	٢	٠	٠٠.٠٠	٣٣	١٠٠
بعدها عن الأراضي الزراعية		٥	١٥.١٥	٩	٠	٢٧.٢٧	٩	٢٧.٢٧	٦	١٨.١٨	٣	٠	٠٣.٠٣	٣٣	١٠٠
انخفاض تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات		٠	٠٠.٠٠	١	٠	٠٣.٠٣	٥	١٥.١٥	١	٤٥.٤٥	٨	٠	١٢.١٢	٣٣	١٠٠
قرب المصنع من خدمات التشغيل		١	٠٣.٠٣	٣	٠	٠٩.٠٩	٥	١٥.١٥	٥	١٥.١٥	١	٣٣.٣٣	٠	٣٣	١٠٠
وجود مساحات شاسعة غير مشغلة		٤	١٢.١٢	٣	٠	٠٩.٠٩	٣	٠٩.٠٩	٣	٠٩.٠٩	٦	٠	١٨.١٨	٣٣	١٠٠
المجموع		٣	٩٩.٩٩	٣	٩٩.٩٩	٣	٩٩.٩٩	٣	٩٩.٩٩	٣	٩٩.٩٩	٣	٩٩.٩٩		

سبق وأشرنا من خلال نتائج الجدول رقم (٥٣) أن توطين المشاريع التنموية بولاية بسكرة يقوم بالدرجة الأولى على الفوائد المادية للمشروع بالإضافة إلى مناسبة الموقع لإقامة المشروع، من خلال توفر السوق الاستهلاكية، ونقل المواد الأولية، وكذلك اليد العاملة.

بمعنى آخر أن المشاريع التنموي بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة-بولاية بسكرة توطنت بناء على العامل الاقتصادي الذي حدده أصحاب هذه المشاريع، وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (٥٤) نجد

أن أغلب أفراد عينة الدراسة بنسبة ٥٧.٥٧ غير راضين بموقع الوحدات الصناعية المقامة على مستوى تراب الولاية.

وعند سؤالنا عن الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء الوحدات الصناعية بالولاية- في المشاريع المستقبلية- جاءت إجاباتهم مصنفة ما يلي:

جاءت عبارة - يجب أن تكون جملة الملوثات الناتجة عن مجموع المنشآت الصناعية في المنطقة الواحدة في الحدود المسموح بها دوليا- في المرتبة الأولى بنسبة ٣٩.٣٩ %؛ ولا يتم ذلك إلا باختيار الموقع الذي تقام عليه المناطق الصناعية إذ يجب أن يكون مناسباً لنشاط المنشأة الصناعية التي ستقام عليه، بحيث يتم مراعاة اتجاه الرياح وانسياب المياه السطحية والجوفية بحيث لا تتجه من المناطق الصناعية للمناطق الأخرى وإنما العكس.

أما العامل الثاني الذي يجب مراعاته عند التخطيط لإنشاء الوحدات الصناعية بالولاية- حسب رأي أفراد عينة الدراسة فهو بعدها عن المناطق السكنية، إذ يتم وضع قواعد تكفل ذلك.

وتأتي في المرتبة الثالثة، عبارة بعدها عن الأراضي الزراعية إذ يجب توطئ الوحدات الصناعية بعيدا عن الأراضي المخصصة للنشاط الزراعي والغابات (غابات التمر) بما يضمن عدم توسعها إليها في المستقبل (كما هو ملاحظ اليوم على مستوى تراب الولاية انتشار العديد من الإرشادات الصناعية والوحدات الصناعية ذات الحجم الصغير ضمن المناطق الفلاحية ؛ لأن هذا التوسع في الوقت الذي يحدث فيه تدمير للأراضي الزراعية فإنه يحدث اختلال في النظام البيئي للبيئة المحلية، وطبيعة التكامل في العلاقات المكانية بين عناصر النشاط الاقتصادي، ويعتبر هذا التأثير جزء من عمليات النمو الحضري لمدينة "بسكرة"، ويبرز ذلك في توطن الكثير من الوحدات الصناعية على أطراف المدينة، وعلى حساب أراضي صالحة للزراعة

وباعتبار النقل عامل يؤثر على توطئ المنشآت الصناعية على مستويين الأول هو: تكلفه إذ غالبا ما تميل الصناعات إلى التوطن في المواقع التي توفر أقل تكلفة ممكنة للنقل، والمستوى الثاني هو: تسهيلات النقل المتوفرة، فيما يخص الوسائل ومدى كثافة شبكة الطرقات داخل منطقة معينة، وبين هذه المنطقة والمناطق الأخرى، وبقدر ما تكون هذه الشبكة متطورة ووسائل النقل داخل المنطقة وخارجها متوفرة بقدر ما يكون تأثيرها على توطئ الصناعة كثيرا.

إلا أن أفراد عينة الدراسة وضعت هذا العامل- انخفاض تكاليف النقل- في المرتبة الرابعة، تليها في المرتبة الخامسة عبارة- قرب المصنع من خدمات التشغيل- كمصادر الطاقة المحركة والطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي ومحطات البنزين...وغيرها، وكذلك المادة الخام سواء كانت مصدرا للطاقة أم مادة قابلة

للتصنيع، أما عبارة وجود مساحات شاسعة غير مستغلة بأنها تأتي في المرتبة الأخيرة. ولعل مقارنة نتائج الجدول رقم (٠٤) مع نتائج الجدول رقم (٠٥) تجعلنا متفائلين نوعا ما، حيث نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) بولاية بسكرة تسعى إلى بناء إستراتيجية تنموية تعمل على مزيد من الاعتبار للمعطيات البيئية في توطين المناطق الصناعية المستقبلية بالمنطقة.

ثالثا- عرض نتائج الدراسة:

"ما مدى وجود البعد البيئي في المشاريع التنموية بولاية بسكرة؟"

كشفت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية:

➤ تنتشر على مستوى تراب ولاية بسكرة العديد من المشاريع التنموية تأتي في مقدمتها المشاريع السكنية بنسبة ٥٤.٥٤% تليها المشاريع التجارية بنسبة ٤٥.٤٥% ثم المشاريع الفلاحية بنسبة ٣٩.٣٩% إضافة إلى العديد من المشاريع والتي تسعى في مجملها إلى إبراز الجانب الاقتصادي من خلال ما توفره من فرص عمل والخدمات التي تقدمها، علاوة على تحسين مستوى المعيشة للمواطن بالمنطقة.

فمن الناحية الاجتماعية أسهمت المشروعات في إنشاء العديد من الوحدات السكنية والعديد من المؤسسات التعليمية؛ وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة إحسان محمد حفظي بعنوان "إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث- دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري"، من خلال نتائجها التي تقضي بأهمية الآثار الاقتصادية للمشروعات التنموية في الحكم على نجاح أو فشل المشروعات في تحقيق أهدافها التنموية التي حددها مخططو إستراتيجية التنمية.

توطن المشاريع التنموية بولاية بسكرة اعتمد بالدرجة الأولى على أساس الفوائد المادية للمشروع، بالإضافة إلى مناسبة الموقع لإقامة المشروع، من خلال ما يوفره من سوق استهلاكية وطرق المواصلات، ومادة أولية وغيرها.

➤ إن المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية "بسكرة" تنتمي إلى صنفين، مشاريع قديمة تنتمي إلى عهد قديم إلى حدود نهاية التسعينات، أقيمت أساسا بناء على عوامل اقتصادية وإستراتيجية، بمعنى آخر لم يكن للاعتبارات البيئية في إنشائها أي دخل.

ومشاريع حديثة أقيمت بعد ظهور قانون رقم ١٠/٠٣ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لا يزال البعد البيئي غير واضح المعالم فيها.

➤ تتم دراسة المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى ولاية بسكرة، عبر عدة جهات رسمية تأتي في مقدمتها مكاتب الدارسات ومدرسة البيئة والبلدية وغيرها.

كما أن كثرة هذه الجهات نتج عنه توزيع في الصلاحيات والمهام بين مختلف هذه الجهات، مما أدى إلى صعوبة التنسيق فيما بينها، الشيء الذي أثر سلبا على صحة ودقة المعلومات والبيانات التي تصل إلى أصحاب القرار.

➤ كما كشفت الدراسة أن دراسات المردود البيئي للمشاريع يقوم بها -في الغالب- أشخاص غير متخصصين في مجال البيئة وغير مؤهلين، مما يؤثر سلبا على صحة البيانات والمعلومات التي تصل المسؤولين بالمنطقة.

➤ كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدم ملائمة موقع الوحدات الصناعية المقامة على مستوى تراب الولاية، وقد صرحت بذلك نسبة ٥٧.٥٧% من أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة)، وأرجعت ذلك لعدة أسباب منها:

الاعتماد في توطين المشاريع الصناعية على أساس الجدوى الاقتصادية فقط، بالإضافة إلى كون دراسات المردود البيئي لهذه المشاريع تمتاز بالعمومية، وتقتصر على وجهة نظر التعامل الاقتصادي.

➤ يسعى الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة إلى محاولة بناء إستراتيجية تنموية تعمل علة مزيد من الاعتبار للمعطيات البيئية في توطين المشاريع الصناعية بالمنطقة مستقبلا.

حينما أشارت إلى ضرورة وضع إستراتيجية للحفاظ على البيئة من كافة أشكال التلوث والتدمير، ووضع ضوابط لإنشاء المصانع أو تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن العمران البشري حتى لا تنشأ مجتمعات صناعية كتلك التي تشبه منطقة "شبرا الخيمة".

➤ يعتبر الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة" (عينة الدراسة) التكامل فيما بين تقييم الآثار البيئية ودراسة الجدوى، ووضع تصاميم المشروعات أمرا ضروريا يجب أن يلتزم به أصحاب المشاريع التنموية قبل تنفيذها ويمكن القول في الأخير، أنه بالرغم من غياب البعد البيئي في المشاريع التنموية السابقة إلا أنه بدأ يدخل ضمن حيز اهتمام الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة، لكن بخطى متأنية.

قائمة الهوامش:

١- تقرير تهيئة الإقليم والبيئة لسنة ٢٠٠٣.

- ٠٢ - محمد محمود بوخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، ط١/ شركة، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ص ٣٠-٣١.
- ٠٣ - إحسان محمد حفطي، إحسان محمد حفطي محمد صادق: استراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث، دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري، جامعة الاسكندرية، مصر ، ص ٣٥٣.
- ٠٤ - المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، الانسان والبيئة، القاهرة ١٩٧٨، ص ٢١٥.
- ٠٥ - محمد محمود بوخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة ، مرجع سابق، ص ٢٥.

قائمة المراجع :

- ١ - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير تهيئة الإقليم والبيئة لسنة ٢٠٠٣.
- ٢ - محمد محمود بوخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٠.
- ٣ - إحسان محمد حفطي محمد صادق، استراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث، دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري، جامعة الاسكندرية، مصر.
- ٤ - المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، الانسان والبيئة، القاهرة، ١٩٧٨ .
- ٥ - محمد محمود بوخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة ، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، دار الأمة الجزائر ٢٠٠٠.